جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم الاقتصاد المنزلي

المادة: حقوق الانسان والديمقراطية

(اشكال النظام التمثيلي النيابي)

أ.م.د. أ رميض عبيد خلف

Irmayyidh_al_azzawi_1981@tu.ed.iq

2024-2023

اشكال النظام التمثيلي (النيابي)

لم يأخذ النظام التمثيلي (النيابي) في التطبيق العملي شكلا واحد، وانما اتخذ ثلاثة اشكال مميزة نوجزها على النحو التالي:

اولا: النظام المجلسي: يقوم النظام المجلسي أو حكومة الجمعية على مبدأ هيمنة السلطة التشريعية على بقية السلطات او تركيز السلطات لصالح السلطة التشريعية، وفي هذا النظام تخضع السلطة التنفيذية خضوعا تماما للسلطة التشريعية، فتكون السلطة التنفيذية مجرد هيئة تابعة للبرلمان تخضع لتوجيهه واشرافه، ويتميز النظام المجلسي بالخصائص:

1- تركيز السلطة بيد البرلمان: تعني ان السلطات جميعها تتمحور بيد البرلمان المنتخب من قبل الشعب بما فيها السلطة التنفيذية التي يقوم البرلمان بتعيينها.
2- السلطة التنفيذية هيئة جماعية: يتولى البرلمان تعيين السلطة التنفيذية على شكل هيئة جماعية، والسبب في ذلك هو حتى لا تتركز السلطة بيد احد افرادها، ويقتصر دور هذه الهيئة على تنفيذ ما يقره البرلمان أي لا تملك الهية حق اقتراح القوانين او رسم سياسة عامة للدولة.
3- تبعية السلطة التنفيذية للبرلمان: يترتب على هيمنة البرلمان على السلطة التنفيذية تحول الاخيرة الى هيئة تابعة كليا للبرلمان، فالبرلمان هو من يعيين اعضاء السلطة التنفيذية وعزلهم، ومراقبة اعمالهم ، ولا تشكل السلطة التنفيذية أي اداة ضغط على البرلمان.

ثانيا: النظام الرئاسي: يقوم هذا النظام على الاخذ بمبدأ الفصل بين السلطات بمفهومه الجامد او المطلق، ويتميز بعدة خصائص هي:

1- شدة الفصل بين السلطات واستقلالها وتوازنها: هي الركيزة الاساسية التي يرتكز عليها نظام الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فكل هذه السلطات مستقلة عن الاخرى باختصاصها واعضاءها فلا يحق

لسلطة التدخل في اختصاص السلطة الاخرى ولا يحق لعضو في سلطة ان يكون عضو في سلطتين ولا تملك أي سلطة التأثير على السلطة او السلطات الاخرى.

2- وحدة السلطة التنفيذية: يقوم هذا النظام على اساس وجود رئيس دولة منتخب من قبل الشعب، وبرلمان ايضا منتخب من قبل الشعب، وبالتالي يقف رئيس الدولة على قدم المساواة مع البرلمان لكونهما يستمدان شرعية وجودهم من قبل الشعب، فلا يوجد في النظام الرئاسي حكومة جماعية (مجلس وزراء) ، فالرئيس هنا هو رئيس السلطة التنفيذية وهو الذي يعيين اعضائها وتكون الحكومة والوزراء مسؤولين امامه، وان دورهم يقتصر تنفيذ سياسة الرئيس العامة وما يقرره.

3- عدم مسؤولية السلطة التنفيذية ام البرلمان: نتيجة لعدم وجود هيئة جماعية (مجلس وزراء)، فلا يوجد في النظام الرئاسي مسؤولية للحكومة امام البرلمان ، ومن ثمة لا يملك البرلمان حجب الثقة عنهم بشكل جماعي او انفرادي، ومسؤولية الوزراء تتحقق امام الرئيس وحدة.

ثالثا: النظام البرلماني: وهو النظام الذي يتميز بتعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وتكون السلطة التنفيذية مسؤولة امام السلطة التشريعية، فمسؤولية الحكومة هي الميزة الاساسية للنظام البرلماني، ويقوم هذا النظام على خاصيتين اساسيتين:

1- ثنائية السلطة التنفيذية: يقصد بها هو وجود رئيس دولة غير مسؤولة ووزارة مسؤولة وعلى النحو التالي:

- رئيس دولة غير مسؤول في اغلب الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني يعد رئيس الدولة سواء كان ملكا او رئيس جمهورية، احد اركان السلطة التنفيذية، الا انه لا يتولى سلطة تنفيذية فعلية، والسبب في ذلك لا تقع على عاتقه اية مسؤولية فاغلب القرارات التي يتخذها

يتوجب ان يوقع عليها الوزير المختص او الوزراء المختصين الى جانب توقيع الرئيس، مما يعني تحمل الوزير المسؤولية السياسية عن هذه القرارات.

- وزارة مسؤولة سياسيا: الوزارة في النظام البرلماني تعد مركز السلطة التنفيذية، ويقع على عاتقها تحديد السياسة العامة للدولة، والوزارة تكون مسؤولة سياسيا امام البرلمان بصورة جماعية او بصورة فردية لوزير معين مع حق السلطة التنفيذية بحل البرلمان.

2- التوازن والتعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية: يتطلب النظام البرلماني قيام نوع من التوازن بين هاتين السلطتين يسمح لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية الحد من تمادي احد السلطتين، بالإضافة الى قيام التعاون بين السلطتين:

- التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية: تملك كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني اتخاذ اجراءات دستورية تتمكن بموجبها من الحد من اختصاص السلطة الاخرى بما يحقق التوازن بينهما، وهذا من شانه ابعاد البلاد من خطر الوقوع في الازمات، وأهم هذه الاجراءات هي:

(أ) مسؤولية الحكومة السياسة: فالوزارة مسؤولة امام البرلمان عن سياستها، فأعضاء البرلمان يملكون توجيه الاسئلة للوزارة بأكملها او لوزير معين بخصوص السياسية التي تتبعها الوزارة بأكملها او وزير معين، ويتوجب على الوزارة او الوزير الذي سحبت منه الثقة تقديم استقالتها او استقالته، ويمكن تحريك مسؤولية الحكومة بناء على طلب البرلمان.

(ب) حل البرلمان: تملك الوزارة حق حل البرلمان، وحق الحل يمكن الوزارة من انهاء ولاية البرلمان قبل وقتها، وحل البرلمان يترتب عليه

اجراء انتخابات مبكرة، وحق الحل يكون بيد رئيس الحكومة وبالتعاون مع رئيس الدولة، والحل تلجا اليه لوجود اختلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبالتالي الاحتكام للناخبين بوصفهم السلطة العليا في الدولة.

2- التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية: يؤدي التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية الى تجنب الوصول الى طريق مسدود بين السلطتين يؤدي الى حجب الثقة عن الحكومة اوحل البرلمان، واهم صور التعاون هي حق السلطة التنفيذية باقتراح مشاريع القوانين ومشاركة الوزراء في مناقشات مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان، كما للحكومة الحق في دعوة البرلمان للاجتماع وفض دورات انعقاده وتحديد جدول اعماله ، وبالمقابل يستطيع البرلمان تشكيل لجان تحقيق برلمانية في بعض اعمال الحكومة، واهم صور التعاون تفويض الوزارة سلطة التشريع لمدة معينة.